

ويفاوت بينها بحسب النفع ويدفع للرجل سهم واحد
 لفضل صلى الله عليه وسلم ذلك يوم خيبر منفق عليه
 ولا يرد اعطى النبي صلى الله عليه وسلم ستمائة من
 الاكوب رضي الله تعالى عنه في وقعة سمرقند كما صح في
 مسلم لان صلى الله عليه وسلم راى منه خصوصية
 افنضت ذلك ولا يسهم من الغنمية الا لمن استقل
فندخس بلست شرائط الاسلام والبلوغ والعقل
والحرية والذكورية والصحة فان اختل شرط
من ذلك اى ما ذكره الكافر والصبي والمجنون
 والرفيق والمرأة والخنثى والرمي **رضخ له ولم**
يسهم لو احدثهم لانهم ليسوا من اهل فرض الجهاد والرضخ
 بالضاد والحاء المجهنين لغة العطا القلب وشرعا
 اسم لادون السهم ويتجهدا لاسام او امير الجيش
 في فدره لانه لم يرد فيه تجريد فيرجع الى زانه
 ويفاوت على فدره نفع المرضخ له فيخرج المقاتل
 ومن قتاله الكثر على غيره والفراس على الرجل
 والمرأة التي تدوى الجرحا وتسعى العطاش على
 التي تحفظ الرجال بخلاف سهم الغنمية فانه
 يشترى فيه المقاتل وغيره لانه منصوب على
 والرضخ بالاجتهاد لكن لا يبلغ به سهم الاجل
 ولو كان الرضخ لفراس لانه تنبع للسهم فنقص

به

به عن فدرها للحكوم مع الارش والمقدرة ومجرك
 الرضخ الاخماس الاربعة لانه سهم من الغنمية يستحق
 حصورا الوقعة الا انه نافر والمبارضة الذي وما
 الحق من الكفا الا حضرا بالاجرة وكان حضوره
 باذن الامام او امير الجيش ولا يراه منه ولا اثر
 الاذن الا اذا حضر باجرة فله الاجرة ولا شيء
 له سواها وان حضر بالاذن الامام او الامير ولا رضخ
 له بل يجره الامام ان رآه وان الرهه الامام على
 الخروج استحق اجرة مثله من غير سهم ولا رضخ
 لاستهلاك عمله عليه كما قال الماوردي **ونقسم**
الجسم الخاص بعد ذلك **على خمسة اسهم** فالقسم
 من خمسة وعشرين لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم
 من شيء الا ربعه الا ان **الرسول الله صلى الله عليه**
وسلم لا يبق ولا يشق بوفائه صلى الله عليه
 وسلم بل **يصرف بعدة** صلى الله عليه وسلم **المصالح**
 اى لمصالح المسلمين فلا يصر في ميزان الكافر من
 المصالح سد الثغور وشحنها بالعدد والمقاتلة
 وهي مواضع الخوف من اطراف بلاد الاسلام التي
 يملكها بلاد المسلمين فيحاف اهلها منهم وعمارة
 المساجد والفتاخر والحصون والارال والفضاة
 والائمة والعلماء بعلوم تتخلو مصالح المسلمين

فقد
 بل بعد
 منهم بمؤالة اهل دينهم
 المنهج انتهى

بيان
مستأجر

فقد
 والفتاخر وقال الجوهري
 والمنظرة الجسر انتهى